# ملحق رقم ١١
# حكم محكمة جنايات الإسكندرية فى قضية الشيوعية

فيما يلى حكم محكمة جنايات الإسكندرية فى ٦ أكتوبر الماضى فى قضية الشيوعية الكبرى.. وهو بعد الديباجة:

وحيث إنه تبين للمحكمة وثبت لديها من التحقيقات التى حصلت فى هذه القضية وشهادة الذين سمعتهم بالجلسة ومن الاطلاع على الأوراق والكتب المضبوطة عند المتهمين وفى نقابة اتحاد العمال أن المتهمين اعتنقوا المذهب الشيوعى الذى نبتت بذوره فى روسيا وسرت عدواه إلى كثير من بلاد العالم، وأساس هذا المذهب الثورة على الحكومة وعلى أصحاب رؤوس الأموال وقلب النظام الاجتماعى بالقوة والعمل لمحو الفروق بين طبقات الناس وجعل السيادة للعمال.. كما يستفاد ذلك صريحا من الكتب التى ألفها زعماؤه المقدم بعضها فى هذه القضية، مثل مذكرات لينين وكتاب بوخارين وكتاب قانون وأوضاع روسيا الشيوعية للدكتور «ليديا باق» وغيرها ومن الواحد والعشرين شرطا التى أقرها مؤتمر الدولية الثالثة فى روسيا وأذاعها فى الفروع التابعة له للعمل على مقتضاها وأن المتهمين لم يكتفوا باعتناق هذا المذهب الضار المبنى على الأوهام والخيالات، وإنما ألفوا له شُعبا فى كثير من الجهات، مثل مصر وطنطا وبورسعيد والزقازيق والمحلة الكبرى وشبين الكوم

وغيرها، وكانوا يوزعون شروط الدولية الثالثة السابق ذكرها مطبوعة بين أفراد الشعب التى كانت مكلفة ببث الدعوة إلى هذا المذهب بين طبقات العمال وسعوا إلى جمع نقابات العمال والتأليف بينها وأسسوا لها محلا سموه اتحاد نقابات العمال جعلوا مركزه بمدينة الإسكندرية وعلقوا على جدرانه صور زعماء الثورة الروسية ووضعت لكل شعبة لائحة تجرى عليها فى تنظيم عملها، واتخذت بعض الدفاتر لتسجيل أعمالها وقراراتها ومحاضر جلساتها وسعى المتهمون خصوصا أولهم «محمود حسنى العرابى» فى إيجاد صلة بين هذا الحزب وبين المركز الرئيسى للشيوعية فى موسكو، وسافر إلى روسيا وطالب بالانضام إلى الدولية الثالثة فقبل طلبه بشرطين، أحدهما عزل المسيو روزنتال الذى كان عضوا فى الحزب من قبل لما كان مسمى بالحزب الاشتراكى وثانيهما تغيير هذا الاسم باسم الحزب الشيوعى، وكان يذهب إلى ألمانيا للاجتماع بالشيوعيين هناك وبث الدعوة لمساندة عمال الرور فيها، ولما عاد من روسيا نشط فى بث الدعوة الشيوعية وأخذ يحسن للناس إرسال أولادهم إلى روسيا بحجة تعلم العلوم والصنائع والمبادئ الشيوعية مجانا فانخدع بدعوته بعضهم، وسافر أربعة من شبان مصر ليتضلعوا فى هذا المذهب ويعودوا إلى بلادهم فيكونوا أعوانا للدولية الثالثة فى نشر مبادئها الثورية، وكان الحزب الشيوعى المركزى فى روسيا يمد هذا الحزب ببعض رجاله وأمواله لتقوية الدعوة، كما تفيد أقوال بعض المتهمين فى التحقيق والمكتوب الفرنسى العبارة الذى أمضاه محمود حسنى العرابى المتهم الأول باسم اللجنة التنفيذية للدولية الشيوعية الذى ضبط قبل إرساله وقدم للنيابة بتاريخ أول مارس ١٩٢٤ والذى بين فيه أعمال الحزب وجهوده وسوء حاله من الوجهة المالية وطلب مده بالمال والرفقاء فقال صريحا ما ترجمته: «أيها الرفقاء والقادة وحراس الثورة العالمية إنكم تعلمون العمل الذى ستقوم به مصر فى هذه الثورة وتعلمون الحالة النفسية للشرقيين، وقد بينا لكم حالة الحزب فى مكتوباتنا السابقة كما وصفناها فى هذا المكتوب فأعينوه وأرسلوا إليه المال والرفقاء الأكفاء فبذلك تؤدون خدمة كبرى إلى الثورة العالمية».

وحيث إنه قد بلغ من تعلق المتهمين بالمذهب الشيوعى و شراب نفوسهم حبه أنهم أرسلوا تعزية فى الزعيم لينين حين وفاته للمركز الرئيسى فى موسكو وأخذوا يحبذون الشيوعية فى قرارات شعبهم وخطب الخطباء معهم واتخذوا اليوم الأول من شهر مايو من كل سنة عيدا للعمال يستريحون فيه من العمل تذكارا لنهضتهم

وحيث إن مقتضى الواحد وعشرين شرطا التى وضعتها الدولية الثالثة وجعلتها برنامجا لها وجميع شعبها ومنها الحزب الشيوعى المصرى الذى يدين بها التزام كل شيوعى ببث الدعوة الشيوعية بجميع الوسائل الممكنة ومقاطعة الاشتراكيين المعتدلين الذين مبدؤهم تحسين حالة العمل بالوسائل المشروعة واعتبارهم أعداء للثورة ومحاربتهم بكل ما فى الوسع وصبغ الدعوة والتهييج اليوميين بصبغة شيوعية والرقابة العامة على الصحف المتخذة لنشر الدعوة ووجوب إقامة نظام سرى شُيوعى بجانب النظام العلنى الشيوعى يكون قادرا فى الساعة الحاسمة على أن يقوم بواجبه نحو الثورة، وبث روح التهييج بين الجيوش، وأن هذا التهييج ضرورى لنشر الدعوة وأنه لا بد من استمالة الفلاحين المدقعين فى الفقر إلى الدعوة والاستعانة بهم، وأنه لا بد من القيام بعمل حاسم ونهائى ضد الأحزاب المعتدلة وبث هذه الفكرة بين أعضاء جميع الهيئات وأن العمل الشيوعى الذى يتبع ذلك لا يمكن تنفيذه إلا بدفع هذا الثمن وأن الدولية الشيوعية تحتم بطريقة قاطعة وبدون مناقشة ذلك العمل الذى يجب تنفيذه بأسرع ما يمكن وأن كل حزب يريد الانضمام إلى الدولية الشيوعية يجب عليه أن يواصل إذاعة دعوتها بين النقابات وهيئات التعاون وطبقات جميع العمال وأن ينشئ نواة شيوعية ليكون عملها مؤثرا فى انضمام النقابات إلى الشيوعية وتنتقى من تريد إنابتهم عنها فى البرلمان من العناصر غير المشكوك فيها وأن تطلب من كل مندوب شيوعى أن يضع جميع مجهوداته فى مصلحة الدعوة الثورية والتهييج وأن على هذه الأحزاب أن تبنى على مبدأ المركزية الديمقراطية حتى إذا اشتعلت حرب أهلية استطاع الحزب الشيوعى أن يقوم بواجبه إذا نظم نظاما جديا يماثل النظام العسكرى وزود بقوات واسعة يتمكن بها من بسط نفوذه من غير مقاومة، ولا يكون ذلك إلا إذا تمتع بثقة المحاربين الاجتماعية، وأن من الواجب على الأحزاب التى تريد الانضمام إلى هذه الدولية أن تؤيد الجمهوريات السوفييتية فى قيامها بحرب ضد الثورة الرجعية بلا قيد ولا شرط، وأن تفهم العمال بالاستمرار على وجوب رفض نقل الذخائر والمعدات لأعداء هذه الجمهوريات.. وأن على الأحزاب التى تحتفظ ببرامج الاشتراكيين الديمقراطيين القديمة أن تنقحها بلا تأخير وتضع لكل منها برنامجا شيوعيا جديدا موافقا لأحوال بلده الخاصة ومفرغا فى روح الدولية الشيوعية ويجب أن تكون جميع برامج الأحزاب مطابقة لبرنامج الدولية الشيوعية وأن جميع القرارات التى تصدرها مؤتمرات الدولية الشيوعية

وقرارات لجانها التنفيذية ملزمة لجميع الأحزاب المنضمة إليها وأن على كل حزب أن يغير اسمه فيجعله «الحزب الشيوعى لجهة كذا» وأن المنضمين إلى الحزب الذين يرفضون الشروط والموضوعات التى قررتها الدولية الشيوعية يجب إخراجهم من الحزب.

وحيث إنه تنفيذا لهذه الشروط التى يدين بها المتهمون قد وضعوا لحزبهم برنامجا سموه برنامجا للحزب الشيوعى المصرى وطبعوه معها فى كراسة ونشروه بين العمال كما ذكرنا آنفا وفى إحدى الجرائد الكثيرة الانتشار فى مصر وهى جريدة الأهرام.

وحيث إنهم ابتدأوا هذا البرنامج بأمور تتعطش إلى كثير منها نفس كل مصرى وتود تحقيقها ليجعلوه نافذا للعقول وهى العمل على تحرير مصر والسودان تحريرا تاما خاليا من كل شائبة وربط الشعبين أحدهما بالآخر لينتفعا معا ويتمكنا من استثمار ثروتهما الطبيعية وتعميم نفعها فى البلدين ويتعاونا على شن الغارة على مهتضميها سواء كانوا وطنيين أم أجانب، وذلك بواسطة الصراع الدائم وتنظيم جبهة متحدة من العناصر الأشد تطرفا والموثوق بها فى الحركة الوطنية مع احتفاظ الحزب الشيوعى بشعاره ومبادئه وجعل قناة السويس مرفقا أهليا وإلغاء الدين العمومى الذى تستعمله القوة الاستعمارية لاستعباد الشعب المصرى استعبادا اقتصاديا وإلغاء الامتيازات الأجنبية والمطالبة بحرية الاجتماعات والمطبوعات والخطابة والإفراج عن المسجونين السياسيين، ثم أتبعوا ذلك بأمور هى مقتضى ما تدعو إليه الدولية الثالثة فى برنامجها، وهى العمل بين نقابات العمال السياسية إلى غير ذلك مما هو فى مصلحة العمال وألحقوا بهذا البرنامج آخر سموه برنامج الفلاحين أتوا فى مقدمته بما يولد الشحناء والبغضاء فى قلوب الفلاحين على أصحاب الأملاك وضعوا له من القواعد ما يخلب ألبابهم ويحسن لهم الثورة، مثل إلغاء نظام ملكية العزب وإلغاء ديون الفلاحين الذين يملكون أقل من ثلاثين فدانا وإعفاء من يملكون منها أقل من عشرة أفدنة من الضرائب الأميرية ومصادرة جميع الأراضى المملوكة للأفراد التى تزيد عن مائة فدان بدون تعويض وتوزيع ما يزيد منها على الفلاحين الذين لا ملك لهم واستعماله لتدشين مزارع الشعب وتنظيم مجالس سوفيتية لفقراء الفلاحين حتى إذا سنحت الفرص أمكن استنهاضهم أو حجز الأرض لمنفعتهم الخاصة.

وحيث إنهم عملوا لتنفيذ هذا البرنامج بإعداد النفوس له، وذلك بالتدخل بين طبقات العمال وتفهيمهم أنهم هم أصحاب الشأن فى البلد، وهم الذين يجب أن تكون لهم السيادة

على من عداهم من الطبقات وأنهم مغبونون فى حقوقهم مهضومون فى أجور أعمالهم، وأن أصحاب الأعمال يظلمونهم ويقسون عليهم حتى أوجدوهم عليهم وثارت ثائرتهم فأضربوا عن أعمالهم فى كثير من الشركات كشركات الإيجولين وكفر الزيات والغزل وأبى شنب وظهروا فى هذا الإضراب بمظهر بغى وعدوان لم يعهد فيهم من قبل وذلك بعدم اقتصارهم على الكف عن العمل، بل تعدوا ذلك إلى احتلال المعامل ووقف حركتها والحيلولة بين أصحابها وبينها حتى لا يتمكنوا من تشغيلها بواسطة عمال آخرين، ومقاومة بعضهم لرجال الشرطة بالقوة، وعدم خروج البعض الآخر منها إلا بعد إنذارهم من جهة الحكومة باستعمال قوة السلاح، وكان الذى يدير حركة هذا الإضراب ويحرض عليه فى بعض الشركات بعض المتهمين بموافقة الآخرين لتضامنهم فى المبدأ وكان أظهرهم تحريضا هو أنطون مارون والشحات إبراهيم وإبرام كاتس وهليل زانبرج وكان العمال فى أثنائه يقبضون على قطع من حديد المعامل ويهددون بها من يناوئهم ويقولون لبعض رجال الشرطة إن هذه المعامل ملك لنا ونحن أحق بها من أصحابها، وهذه ولا شك نزعة شيوعية لقنها لهم المتهمون فى تعاليمهم وفاضت بها نفوسهم على ألسنتهم كما يستفاد ذلك من المكتوبات التى ضبطت عند بعض المتهمين خصوصا إبرام كاتس المتهم السابق وقرارات لجنة اتحاد العمال المسجلة فى دفتر محاضر جلساتها ومن شهادة بعض الشهود من رجال الشرطة بأن أنطون مارون المتهم الثانى كان يحرض العمال أمامهم ويسوئ لهم حالتهم.

وحيث إن المتهمين استمروا على العمل لنشر الدعوة وجمع صفوف العمال على مقتضى برنامجهم وفقا لشروط الدولية الثالثة السابق تلخيصها فى أواخر فبراير ١٩٢٤ إذ كانوا على وشك عقد مؤتمر عام لاتحاد النقابات اتخذوا له المعدات وبثوا الدعوة إليه بين أفراد وشعب الحزب لإقرار برنامجهم أو تعديله ولكن الحكومة منعت عقد هذا المؤتمر.

وحيث إنه يتبين من قرارات الحزب واتحاد نقابات العمال أن المتهمين كانوا يحذون فى أعمالهم كلها حذو الدولية الشيوعية الثالثة وينفذون مقاصدها وكانوا جادين فى الدعوة إلى مبادئها إلى حد أنهم كانوا ينشرون بعض الكتب والرسائل الموضوعة فى هذا المذهب مترجمة وغير مترجمة وأن المتهم الأول محمود حسنى العرابى ترجم إلى العربية كتاب بوخارين أحد زعماء الحركة الشيوعية، وكان يوزع الاشتراك على أفراد الشعب وأن المتهم الثالث صفوان أبو الفتح وهو مدرس فى إحدى المدارس كان يلقى على تلاميذه بعض

الأمالى (الموضوعات) التى يحبذ فيها الشيوعية وأن المتهم الحادى عشر عبدالحفيظ عوض كان يطرى الشيوعية على ملإ من طلاب المعهد الدينى الأحمدى فى طنطا وفى منزل أحد وجهائها ويزعم أنها موافقة للدين الإسلامى مع أنها تغايره كل الغايرة. بل تنكر الاديان عامة كما يستفاد ذلك من أقوال أحد زعمائها المدعو بوخارين فى كتابه (أ. ب. ت) عن الشيوعية، فقد قال فى الصفحة نمرة ٢٤٦ من هذا الكتاب ما ترجمته تحت عنوان «لماذا يتنافى الدين والشيوعية» قال كارل ماركس «الدين هو أفيون الشعب» فمن واجب الحزب الشيوعى أن يفهم هذه الحقيقة أحط جماهير الشعب العامل، وأن يبث فى نفوس الجماهير العاملة حتى أشدها تأخرا هذه الحقيقة، وهى أن الدين كان ولا يزال آلة من أقوى الآلات فى أيدى الظالمين لإبقاء التفاوت بين الطبقات واستغلال العمال وضمان طاعتهم وأن بعض متوسطى الإدراك من الشيوعيين يستدلون على صحة الدين بأنه لا يمنعه من أن يكون شيوعيا فيمكن أن يعتقد بالله وبالشيوعية وإيمانه بالله لا يمنعه من أن يقاتل لنصرة ثورة العمال، ومثل هذا الاستدلال معيب من أساسه لأن الدين والشيوعية لا يتفقان لا من الوجهة النظرية ولا من الوجهة العملية.

وحيث إنه مما يدل أيضا على أن المتهمين كانوا ينفذون سنن لدولية الشيوعية الثالثة وينفذون تعاليمها كما جاء فى الخطاب المفتوح الذى أرسلوه إلى دولة رئيس الحكومة المصرية بعد أن طبعوه ونشروه من طلبهم الاعتراف بنقابات العمال والفلاحين وحقها فى الدفاع عن حقوقهم اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وإنشاء مكاتب لاحصاء العمال العاطلين وتكليف لجان الوفد المركزية فى كل أنحاء القطر أن يقوموا بتنظيم فقراء الفلاحين فى نقابات ترفع مستواهم أسوة بإخوانهم فى أنحاء العالم وإيجاد صلة بين هذه النقابات ونقابات العمال حتى يمكن حشد القوى المصرية كلما تطلبت الحاجة والاعتراف بحكومة السوفييت أسوة بالأمم المتمدنة.

وحيث إن المتهمين قد وصلوا بالمثابرة على نشر دعوتهم دون تعرض أحد لهم إلى أن دخل فى حزبهم ما يزيد على ألف وخمسمائة عضو، وذلك لأن مبادئه تستهوى النفوس السائجة الجاهلة غير البصيرة بعواقب الأمور بما يمليها من الأمانى الكاذبة، ولو أن من انضموا إليه كانوا من ذوى العقل والبصيرة لأنكروه اشد الإنكار لأنه مغاير لمقتضى الفطرة التى قضت بأن يكون الناس متفاوتين فى الإدراك والمواهب، وأنه من الظلم والبغى

بغير الحق أن تكون ثمار العقول الكبيرة ونتائج الأفكار الصحيحة ملكا لغير أهلها وليس من السهل على عاقل أن يسلم بأن واضعى هذا المذهب يعتقدون صحته عن سلامة قلب وحسن طوية، والأشبه بالحق أن تكون النزعة الشيوعية حجابا لستر ما وراءه من غرض سياسى كبير لطائفة من الناس وهم الذين أثاروا هذه الثورة فى روسيا ورأوا أن أحسن وسيلة لإدراك غرضهم هى التظاهر بالرحمة على البؤساء من العمال والفلاحين والرثاء لحالهم وإلقاء العداوة والبغضاء بينهم وبين الحكومات وأصحاب الأملاك وتأليبهم عليهم بحجة أن النظام الاجتماعى الحالى فيه قسوة وظلم على طائفة بينهم كما حصل فى روسيا حتى إذا دان لمذهبهم العمال فى كل قطر وضعوا أنظمتهم وأظهروا مكنون غرضهم وأصبحوا أشد الناس ظلما وقسوة.

وحيث إنه يتبين من جميع ما تقدم أن المتهمين فى المدة التى مضت بين ٨ جمادى الثانية سنة ١٣٤١هـ (٢٥ يناير ١٩٢٣م) وبين ٢١ رجب سنة ١٣٤٢هـ (٢ مارس سنة ١٩٢٤م) بمدينة الإسكندرية:

**أولا**: اتفقوا اتفاقا جنائيا بأن اتحدوا مع آخرين غيرهم وهم أعضاء الدولية الثالثة الشيوعية بروسيا كما يؤخذ ذلك من انضمامهم إليهم على تحبيذ تغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية فى مصر بالقوة والإرهاب ووسائل أخرى غير مشروعة.

**ثانيا**: أنهم فى المدة التى مضت بين ٢ صفر ١٣٤٢ (١٣ سبتمبر ١٩٢٣) وبين ٢٣ رجب سنة ١٣٤٢هـ(٢ مارس ١٩٢٤م) بالإسكندرية وطنطا والزقازيق وبورسعيد وشبين الكوم وبلاد أخرى فى المملكة المصرية نشروا أفكارا ثورية مغايرة للمبادئ الأساسية لدستور الدولة المصرية حبذوا فيها تغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية فى البلاد المصرية بالقوة والإرهاب وذلك علنا بتوزيع نشرات مطبوعة وغير مطبوعة وإلقاء مقالات فى بعض المحافل العمومية وبإشهار صور لزعماء الحزب الشيوعى الروسى وهذه النشرات والمقالات تحوى أمورا وأفكارا تخالف مبادئ الدستور الأساسية للهيئة الاجتماعية، مثل إلغاء نظام الملكية الفردية المقرر فى دستور الدولة ونزع ملك الغير بغير الطرق المشروعة واستبداله بالنظام الشيوعى بالثورة والقوة والإرهاب.

**ثالثا**: أنهم فى المدة التى مضت بين ربيع الأول ١٣٤١هـ (اكتوبر ١٩٢٢م) وبين ٢٦ رجب سنة ١٣٤٢هـ (٢مارس ١٩٢٤م) بمدينة الإسكندرية قاموا متفقين على تحريض عمال

شركات زيت الإيجولين والغزل وكفر الزيات وأبى شنب على ارتكاب جريمة استعمال القوة والإرهاب والتهديد والتدابير غير المشروعة والاعتداء على حرية أصحاب الأعمال المذكورة فى استخدام غيرهم من العمال، وذلك بإغرائهم عمال هذه الشركات على احتلال معاملها التى يشتغلون فيها بالقوة وتهديد أصحابها إذا لم يذعنوا لطلباتهم وإذا استخدموا غيرهم أو فصلوا أحدا منهم من العمل.

وحيث إن عقاب جميع المتهمين على هذه التهم الثلاث ينطبق على نص المواد ٤٢ مكررة والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ١٥١ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون نمرة ٣٧ لسنة ١٩٢٣ والمادة ٣٢٧ المكررة المضافة إلى قانون العقوبات بالقانون المذكور.

وحيث إن باقى المواد التى طلبت النيابة تطبيقها ضد المتهمين المذكورين لا ترى المحكمة محلا لها لأن ما وقع من المتهمين بالفعل يدخل تحت نص المواد سالفة الذكر.

وحيث إن التهم التى رأت المحكمة، إدانة المتهمين بها مرتبط بعضها ببعض لأنها كلها ترمى إلى غرض واحد، وهو قلب النظام الاجتماعى بالقوة وتبديه بآخر شيوعى فيتعين معاملتهم بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات.

وحيث إن دفاع المتهمين يتلخص فى هذه المسائل وهى:

**أولا**: أن السلطة العسكرية سبق لها أن فتشت محل الحزب الشيوعى المصرى وأخذت ما فيه من الأوراق واطلعت عليها وبرأت اثنين منهم وأدانت الآخرين بتهمة أخرى.

**ثانيا**: أنهم لم يتفقوا جنائيا على الجرائم المذكورة فى التهم المسندة إليهم، وإنما كان غرضهم مساعدة العمال على نيل حقوقهم ودفع الظلم عنهم ورفع مستواهم إلى الدرجة اللائقة بهم فى المجتمع الإنسانى. وأن الاتفاق الجنائى مشروط بأن يكون على تنفيذ الجرائم لا على مجرد الدعوة إليها وبالاستمرار عليه وتعيين الجرائم المتفق على ارتكابها، والحزب لم يستمر فى عمله لأن بعض أعضائه كانوا محبوسين، وكل ما عمله البعض الآخر إنما هو نشر المنشورات.

**ثالثا**: أنهم لم يجمدوا على الواحد والعشرين شرطا التى وضعتها الدولية الثالثة. بل وضعوا لأنفسهم برنامجا خاصا وما جاء فيه من إلغاء نظام العزب ومصادرة ما زاد عن المائة فدان ليس فيه ما يدل على أن ذلك يكون باستعمال القوة. بل إن غرضهم الوصول إليه عن طريق التشريع على أن التعرض لحق الملكية وأخذ الأملاك من أربابها حصر له

نظير فى مصر من قبل فى زمن سيدنا عمرو بن العاص الذى صادر الأطيان من أصحابها وجعلها خراجية، وفى زمن محمد على باشا خديو مصر الأسبق وفى عهد إسماعيل باشا، وعلى أن المراد بالثورة فى عرف الشيوعيين إنما هو الثورة الفكرية وأن قلب النظام ليس من الضرورى أن يكون بالقوة بل قد يحصل بغيرها بعد إعداد النفوس له.

**رابعا**: أن شروط علانية النشر المذكورة بالمادة ١٤٨ عقوبات لم تتوفر لأنهم ما كانوا ينشرون مبادئهم إلا بين أعضاء الحزب وبطريقة سرية.

**خامسا**: أن القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣ المطلوب معاقبة المتهمين بمقتضى المادة ١٥١ منه مغايرة لحرية الفكر التى هى من المبادئ الأساسية للدستور، وبذلك يكون معارضا له وكان يجب عرضه على البرلمان قبل إصداره وأنه نص فى الدستور على أنه يعمل به من تاريخ انعقاد البرلمان وعلى ذلك لا يصح تطبيقه على المتهمين.

وحيث إن هذا الدفاع فى غير محله:

**أما أولا**: فإن المتهمين لم يقدموا للمحكمة أى دليل على سبق محاكمتهم على ما هم محاكمون من أجله اليوم وتبرئتهم منه. بل الثابت من الأوراق أن التهمة التى كانت موجهة إلى بعضهم أمام المحكمة العسكرية، إنما هى تهمة المظاهرة.

**أما ثانيا**: فإن الاتفاق الجنائى وقع منهم فعلا على تحبيذ قلب نظام الهيئة الاجتماعية المصرية بالقوة والتهديد والوسائل الأخرى غير المشروعة، كما يدل انضمامهم إلى الحزب الشيوعى الروسى الذى مبدؤه الأساسى قلب نظام الحكومات وهدم أرباب رؤوس الأموال بالثورة والقوة بعد الاستعداد لذلك بتكوين نقابات للعمال وضم هذه النقابات فى عروة اتحاد واحد لإيجاد القوة الكافية للثورة، وذلك يستفاد صريحا من الواحد والعشرين شرطا السابق تلخيصها ومن عمل الشيوعيين فى الحكومة القيصرية بروسيا، وتحبيذهم لقلب نظام الهيئة الاجتماعية هو جريمة معينة جاء ذكرها فى الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من قانون العقوبات السالف ذكرها. وقد استمروا على الاتفاق حتى وقت ضبطهم بنشر الدعوة إلى مبادئ حزبهم وإنكارهم على الحكومة ضبط بعضهم وضبط أوراقهم.

**وأما ثالثا**: فإن برنامجهم الذى نشروه فى بعض الجرائد وطبعوه فى كراسة ووزعوه على أعضاء الحزب هو مستمد من شروط الدولية الثالثة التى لا يمكنهم أن يحيدوا عنها

ويتفق معها فى المبادئ والمقاصد، وحيث إنه لا يمكن أن يكون غرضهم الوصول إلى ما قرروه فى هذا البرنامج عن طريق القانون لأن هذا يكون منافيا تمام المنافاة للمبادئ الثورية التى وضعتها الدولية الشيوعية الثالثة والتى هم مطالبون بالاستمساك بها ومعاداة من يعمل على نقيضها، ولا معنى لتفسير كلمة ثورة التى لاكتها ألسنتهم وجرت بها أقلامهم فى كثير مما قالوا وكتبوا بالثورة الفكرية لأن أقوال زعماء الحزب الشيوعى وأعمالهم تدل على خلاف ذلك وأن المراد بالثورة، إنما هو الثورة الفعلية التى أساسها القوة المادية، ولا معنى كذلك للمقارنة بين ما يرمى إليه المتهمون من إلغاء الملكية الفردية وبين أعمال بعض ولاة مصر السابقين لأن سيدنا عمرو بن العاص دخل مصر فاتحا بجيشه وسلاحه فتشبيههم ما يطمحون إليه بعمله هو حجة عليهم فى أنهم يريدون بالثورة اغتصاب الأطيان من أربابها بالقوة على أن هناك فرقا بين عمل ذلك الفاتح العظيم وبين ما عمله الشيوعيون فى روسيا وما يطمح المتهمون إلى أن يحصل نظيره فى مصر فإن ذلك الفاتح ترك الأطيان للناس يزرعونها بكل حرية واختيار ويحصلون على ثمراتها فى مقابل دفع خراجها، وأما الشيوعيون فى روسيا فإنهم انتزعوها قهرا من أربابها وصيروا غلتها إلى الحكومة توزعها كيف تشاء.

وأما فى عهدى محمد على باشا وإسماعيل باشا فالنظام الذى حدث فيها كان مبنيا على طرق مشروعة تناسب ذلك الوقت.

**وأما رابعا**: فلأن المتهمين لم يكتفوا فى سبيل نشر دعوتهم إلى الشيوعية بالإفضاء بها سرا، بل قد جهروا بها ونشروا برنامجهم فى إحدى الصحف السيارة وطبعوه مع شروط الدولية الثالثة فى كراسة وكانوا يوزعونها علنا حتى علم فوق ألف وخمسمائة عضو بها ونشروا بعض هذه المبادئ فى المكتوب المفتوح الذى وجه إلى دولة رئيس الحكومة المصرية الذى طبع ونشر، وكان أحدهم يحبذ هذه المبادئ الشيوعية فى محفل وجد فى بيت من شأنه أن يجتمع فيه كثير من الناس لمكانة صاحبه وكونه زعيما من زعماء الحركة الوطنية وكان آخر يملى على تلاميذه أمالى (موضوعات) فى تحبيذ الشيوعية وهذا كله كاف فى توافر شروط العلانية.

**أما خامسا**: فلأن القانون رقم لسنة ١٩٢٣ المعدل للمادة ٩٥ من قانون العقوبات قد صدر من الجهة التى لها ولاية التشريع وقت صدوره ولم يأت نص فى الدستور مانع

لتنفيذه أو معلق له إلى الوقت الذى ينظره فيه البرلمان فأحكامه لا يمكن تعطيلها إلا بقانون آخر ينسخها وما دامت موجودة فلا بد من تطبيقها على المتهمين.

وحيث إن المتهمين محمود حسنى العرابى وأنطون مارون وصفوان أبوالفتح والشحات إبراهيم وإبرام كاتس وهليل زانبرج هم زعماء هذا الحزب وأشدهم تحمسا للشيوعية وأكثرهم نشاطا فى بث دعوتها وهم بذلك أعظم خطرا فيتعين التمييز بينهم وبين باقى المتهمين فى العقوبة وتدعو إلى معاملتهم بمقتضى المادة ١٧ من قانون العقوبات.

وحيث إن إجراءات الغياب قد اتخذت فى حق المتهمين إبرام كاتس وهليل زانبرج حسب القانون فيصح الحكم عليهما غيابيا.

فلهذه الأسباب وبعد الاطلاع على المواد سالفة الذكر..

حكمت المحكمة:

**أولا**: بمعاقبة كل من محمود حسنى العرابى وأنطون مارون وصفوان أبوالفتح والشحات إبراهيم وإبرام كاتس وهليل زانبرج بالسجن ثلاث سنوات.

**وثانيا**: بمعاقبة كل من عبدالحميد أحمد تره ومحمود إبراهيم السمكرى وشعبان حافظ ومحمد الصغير وعبدالحفيظ عوض بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور.

**(الأهرام: ١٩٢٤/١٠/٧)**

# المراجع

## مراجع عربية ومترجمة


أحمد بهاء الدين – أيام لها تاريخ.

أحمد رشاد – مصطفى كامل حياته وكفاحه.

أنور الجندى – عبدالعزيز جاويش.

إسماعيل مظهر – مذهب النشوء والارتقاء.

أمين عز الدين – تاريخ الطبقة العاملة منذ نشأتها حتى ١٩١٩.

أمين عز الدين – المنصورى – سيرة مثقف ثورى.

توفيق دياب – اللمحات.

جوستاف لوبون – روح الاشتراكية، ترجمة عادل زعيتر.

جوستاف لوبون – روح الثورات، ترجمة عادل زعيتر.

جوستاف لوبون – روح السياسة، ترجمة عادل زعيتر.

جوستاف لوبون – سر تطور الأمم، ترجمة فتحى زغلول.

حسين فوزى النجار – أحمد لطفى السيد.

حسين نامق – خلاصة الاقتصاد ونبذة من التاريخ الاقتصادى.

خليل بك سعادة – أسرار الثورة الروسية.

رامزى ماكدونالد – الحركة الاشتراكية، ترجمة محمود حسنى العرابى.

رشدى صالح – كرومر فى مصر.

رفعت السعيد – الأساس الاجتماعى للثورة العرابية.

روزنشتين – دمار مصر، ترجمة على شكرى.

رؤوف عباس – الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩ – ١٩٥٢.

زكى فهمى – صفوة العصر فى تاريخ ورسوم مشاهير رجال مصر.

سليمان محمد النخيلى (دكتور) – الحركة العمالية فى مصر وموقف الصحافة

والسلطات المصرية منها ١٨٨٢ – ١٩٥٢.
سامى الكيالى – ولى الدين يكن.
سلامة موسى – مقدمة السوبرمان.
سلامة موسى – الاشتراكية.
سلامة موسى – تربية سلامة موسى.
سلامة موسى – مختارات سلامة موسى.
سلامة موسى – جيوبنا وجيوب الأجانب.
شهدى عطية الشافعى – تطور الحركة الوطنية المصرية.
صبحى وحيده – مارس ١٩١٩ الدامى والفلاحون.
طاهر الطناحى – خليل مطران.
عباس محمود العقاد – الفصول.
عبدالوهاب بكر (دكتور) – أضواء على النشاط الشيوعى فى مصر ١٩٢١–١٩٥٠.
عباس محمود العقاد – مطالعات فى الكتب والحياة.
عبدالعظيم محمد رمضان – تطور الحركة الوطنية فى مصر.
عبدالمنعم الغزالى – تاريخ الحركة النقابية ١٨٩٩ – ١٩٥٢.
عبدالرحمن الرافعى – مذكراتى.
عبدالرحمن الرافعى – محمد فريد.
على فهمى كامل – سيرة مصطفى كامل.
عبدالرحمن الرافعى – نقابات التعاون الزراعية.
عزيز خانكى – شئون مصرية.
عزيز ميرهم – الديمقراطية.
عمر الدسوقى – فى الأدب الحديث.
غورست وكتشنر – تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر.
فكرى أباظة – الضاحك الباكى.
فوزى جرجس – دراسات فى تاريخ مصر السياسى.
قسطاكى إلياس عطارة – تاريخ تكوين الصحف المصرية.

كامل أبو جابر – جذور الاشتراكية.
محمد أنيس – دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩.
محمد عبدالله عنان – تاريخ المؤامرات السياسية.
محمد عبدالله عنان – تاريخ الجمعيات السرية والحركات الهدامة.
محمد على غريب – الفدائى الأول.
محمد حسين هيكل وآخرين – السياسة المصرية والانقلاب الدستورى.
محمد سيد كيلانى – ترام القاهرة.
محمد صبيح – مواقف حاسمة فى تاريخ القومية العربية.
محمود أبوالفتح – المسألة المصرية والوفد.
محمود حسنى العرابى – ٨٩ شهرا فى المنفى.
محمود عزمى – خبايا سياسية.
محمود الشرقاوى – سلامة موسى المفكر والإنسان.
مصطفى حسنين المنصورى – تاريخ المذاهب الاشتراكية.
نقولا حداد – الاشتراكية.
نقولا حداد – علم الاجتماع.
نيكولاى كوتساريف – من ألف عام من الزمان.
والتر لاكور – الاتحاد السوفييتى والشرق الأوسط.
وجه لامبللان – إلى الاستقلال، مصر وإنجلترا.
ولى الدين يكن – المعلوم والمجهول.
ولى الدين يكن – التجاريب.
ولى الدين يكن – الصحائف السود.
ولى الدين يكن – عفو الخاطر.

**وثائق وأبحاث وتقارير غير منشورة**

– محفوظات دار الوثائق المصرية.
– وثائق وزارة الداخلية المصرية – إدارة الأمن العام – مودعة بالأرشيف العام لوزارة الخارجية البريطانية.

- عبدالرحمن فضل - مقدمة لتاريخ الحركة العمالية فى مصر (مخطوط).
- مارسيل إسرائيل - تقرير حول تاريخ الحركة الاشتراكية المصرية.

**مراجع أجنبية**

- A.E.Crouchly - The investrnent of Foregn Capital in Egyptian Companies and Public debt.
- Charles issawi - The Economic History of the Middle fast.
- Jane De Gras (ed.) - The Communist international' 1919-1943.
- Mona Hammam - women workers and the pracice of freedom as education - the Egyptian Experience.
- Selma Botman - The Rise and Experience of Egyptian Communism.
- Suliman Bashir - Communism in the Arab East 1918-1928.
- Roger owen - Lord Crommer and the development of Egyptian industry 1882-1907.
- Roger owen - The Middle East and the world Econorny.
- Dr. L. RATHMAN: Some remarks on the stay in Germany of Mustafa Kamel and Muhamed Farid.
- N.Paparidotai - Petit Rusume du Movement politique Grec en Egypt.
- GABRIEL BEAR - A History of Landownership in Modern Egypt.
- FDI - La fortune immobiliere de l.Egypte et sa dete gypothecaire.
- Lord LLOYD - Egypts since Crommer.
- J.A.AHMED - The Inteilectual Orgins of Egyptian Nationalism.
- JACQUES BERQUE - L,Egypte Imperialisme et Revolution.
- WALTER Z.LAQUER - Communism and Ntationalism in the Middle East.
- Oeuvers du Congres National Egyptien tenu aBruxelles, 1910.
- VALLET - Contirbution a l,etude de la condition des ouvriers de la grand industrie au Caire.

**صحف ودوريات**

الإقدام
اتحاد العمال
العمال

المؤيد
مقالات قصر الدوبارة (مختارات من المؤيد)
اللواء
العلم
ليتندار
الأهرام – مجموعات عام ١٩٠٧ حتى ١٩٢٥
الجريدة
الأهالى
الأفكار
الأخبار (جريدة الحزب الوطنى)
الهلال
المقتطف
البلاغ
مجلة مجمع اللغة العربية – مجموعة ١٩٦٢
كل شىء والدنيا
المجلة الجديدة
الطليعة
السياسة الأسبوعية
الأمل
المصور
المؤيد
المقطم

- Internaional Press Correspondenece. 1923-1928
- The Labour Monthly. 1925
- Le Phare d,Aleandrie
- Limpazzial